وثيقة معلومات أساسية بشأن استعراض الإطار المالي

مشاورة غير رسمية

24 أبريل/نيسان 2014

1- في أعقاب النقاش الذي دار في دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام 2014 بشأن "استعراض الإطار المالي: تمويل رأس المال العامل"، عُقِدت مشاورة غير رسمية بغرض المتابعة في 2 أبريل/نيسان جرى فيها ما يلي:

أ) قدمت الأمانة عرضاً موجزاً للإطار المفهومي لنهج شامل يؤخذ به في استعراض الإطار المالي يركز على تحسين فعالية التشغيل وكفاءته من خلال ثلاثة مكونات هي:

1- قابلية التنبؤ

2- المرونة

3- المساءلة

ب) وفي نطاق المكوِّن المتعلق بقابلية التنبؤ، قدمت مجموعة بوسطن الاستشارية توصيات أولية مستوحاة من الاستعراض الذي أجرته دون مقابل لمرفق تمويل رأس المال العامل. وشددت المجموعة الاستشارية على أن الإطار الحالي لآلية التمويل بالسُلف يلبي ثلاثة احتياجات شديدة الاختلاف تحف بكل منها مخاطر متميزة وتتمثل في: الإقراض الداخلي، وإدارة خطوط الإمداد، وتمويل رأس المال. وأوضحت المجموعة الاستشارية النهج الذي ستتبعه في مواصلة تحليل البيانات بغية وضع توصياتها في صيغتها النهائية.

2- وأشاد المشاركون في المشاورة غير الرسمية بالنهج الذي سيُتبع في استعراض الإطار المالي وأعربوا عن ترحيبهم بالاستعراض الذي تعكف المجموعة الاستشارية على إجرائه الآن. واقترح المشاركون عقد مشاورة إضافية قبل دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام 2014 لتنظر في الاقتراحات المتعلقة بمرفق تمويل رأس المال العامل.

3- وبناءً على تحليلات إضافية أُجرِيت منذ مطلع شهر أبريل/نيسان، توجز هذه الوثيقة قرارات المجلس التنفيذي التي سيتم بيانها بمزيد من التفصيل وعرضها في 24 أبريل/نيسان والتي ستُؤكَّد – على ضوء ما يتمخض عنه ذلك النقاش – في الوثيقة التي ستُعرض على الدورة السنوية لعام 2014.

4- وترد في ما يلي مشاريع هذه القرارات:

ستُوضِّح الوثيقة التي ستُعرض على الدورة السنوية لعام 2014 المقاصد والأهداف العامة لمبتغاة من استعراض الإطار المالي ومكوناته الثلاثة وموجز النهج الذي ينبغي اتباعه في إجراء الاستعراض.

تبعاً لذلك، سينص مشروع القرار (1) على ما يلي: *"يرحب المجلس بالنهج الشامل لإجراء استعراض الإطار المالي المُبيّن في الوثيقة [عنوان الوثيقة] [الرقم]."*

5- وستُوضِّح الوثيقة التي ستُعرض على الدورة السنوية لعام 2014 بالتفصيل أن ثمة ثلاثة مرافق مختلفة تعمل الآن في نطاق "مرفق تمويل رأس المال العامل"، هي: الإقراض الداخلي لعمليات المشروعات؛ وإدارة الإمدادات التي يتيحها مرفق الشراء الآجل؛ وتمويل رأس المال الذي توفره سُلف الخدمات المؤسسية. ولهذه الآليات الثلاثة أهداف مختلفة وهي تتبع طرائق متباينة وتحف بها مخاطر متفاوتة. وستُبيَّن هذه المخاطر وتُحدَّدُ تحديداً كميًّاً. وتعتقد الأمانة أن معالجة الآليات الثلاثة كلاً على حدة في المستقبل سيزيد الشفافية والمساءلة ويعزز التسيير السليم إلى حدٍ كبير.

تبعاً لذلك، سينص مشروع القرار (2) على ما يلي: *"يوافق المجلس على فصل مرفق الشراء الآجل وسلف الخدمات المؤسسية عن مرفق تمويل رأس المال العامل."*

6- وأشار الاستعراض الأولي الذي أجرته مجموعة بوسطن الاستشارية وقُدِّم في 2 أبريل/نيسان إلى أنه لن تكون هناك حاجة إلى وضع احتياطي مُخصَّص لمرفق الشراء الآجل. غير أن الأمانة ستقترح إنشاء شبكة أمان محدودة النطاق تكون بمثابة ملاذ أخير لمرفق الشراء الآجل وتُموَّل بتحويل من الاحتياطي التشغيلي.

واستناداً إلى التحليل المستفيض الذي أجرته المجموعة الاستشارية، ستُبيِّن الأمانة المخاطر الدنيا التي تكتنف مرفق الشراء الآجل وتحددها تحديداً كمّيا. وستوضِّح الوثائق بوجه أخص الطرائق المتبعة حالياً في تخفيف حدة المخاطر ومن بينها صندوق التأمين الذاتي في **البرنامج**. وستوضِّح الأمانة الخسائر المتبقية المحدودة جداً التي تم تكبدها حتى الآن.

تبعاً لذلك، سينص مشروع القرار (3) على ما يلي: *"يوافق المجلس على إنشاء احتياطي لإدارة خسائر مرفق الشراء الآجل[1] وعلى تحويل مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي من الاحتياطي التشغيلي إلى احتياطي مرفق الشراء الآجل المُنشأ حديثا."*

7- وعلى افتراض الموافقة على القرارين (2) و(3) الآنف ذكرهما، سيكون الرصيد المتبقي من الاحتياطي التشغيلي 95 مليون دولار أمريكي وسيستخدم هذا الرصيد حصراً ليكون بمثابة احتياطي للإقراض الداخلي يُلجأ إليه كملاذ أخير.

8- وتشير تحليلات إضافية أجرتها المجموعة الاستشارية إلى أن نسبة الاستدانة المأذون بها لمرفق تمويل رأس المال العامل وقدرها 1:6 (607 ملايين دولار أمريكي) من رصيد الاحتياطي التشغيلي (101 مليون دولار أمريكي) يُمكن أن تُزاد بمقدار كبير بغية إدارة المخاطر المقترنة بالإقراض الداخلي. ويقترح التحليل أيضا زيادة في سقف الإقراض الداخلي ليبلغ 630 مليون دولار أمريكي. وستقترح الأمانة مواصلة الاحتفاظ برصيد أكثر تحفظاً ومن ثم أكبر حجماً من الاحتياطي التشغيلي وبسقف أكثر تحفظاً لإقراض الداخلي يبلغ 570 مليون دولار أمريكي.

[1] يجري النظر في تغيير اسم مرفق الشراء الآجل ليصبح مرفق إدارة الإمدادات.

وستُبيِّن الوثيقة التي ستُعرض على الدورة السنوية لعام 2014 تحليل المخاطر المقترنة بسقف الإقراض الداخلي ومبرراته المنطقية. وستُبيَّن كذلك الحاجة إلى زيادة سقف الإقراض الداخلي الذي يبلغ حالياً 207 ملايين دولار أمريكي ومعايير توسيع نطاق الإقراض الداخلي على نحو حصيف.

تبعاً لذلك، سيقترح مشروع القرار (4) ما يلي: *"يوافق المجلس على سقف مرفق تمويل رأس المال العامل البالغ 570 مليون دولار أمريكي والذي سيستخدم لتوفير الإقراض الداخلي لعمليات المشروعات."*

9- ويشمل الأذن الممنوح حالياً لمرفق تمويل رأس المال العامل البالغ 607 ملايين دولار أمريكي مبلغ 350 مليون دولار أمريكي مُخصصاً لمرفق الشراء الآجل. ولن يطرأ تغيير على المبلغ المقترح غير أنه ينبغي الحصول على إذن لجعل مرفق الشراء الآجل آلية منفصلة وقائمة بذاتها وفق مشروع القرار (2).

تبعاً لذلك، سينص مشروع القرار (5) على ما يلي: *"يوافق المجلس على سقف قدره 350 مليون دولار أمريكي* لمرفق *الشراء الآجل."*

10- ويشمل الإذن الممنوح حالياً لمرفق تمويل رأس المال العامل البالغ 607 ملايين دولار أيضاً مبلغ 70 مليون دولار مخصصاً لسلف الخدمات المؤسسية – بما في ذلك البرنامج العالمي لتأجير السيارات ومرفق الميزنة الرأسمالية.
ولن يطرأ تغيير على المبلغ المقترح غير أنه سيُطلب إذن لجعل مرفق الخدمات المؤسسية آلية منفصلة وقائمة بذاتها وفق مشروع القرار (2). ويُقترح أيضاً أن يصبح استعراض هذا القرار على نحوٍ منتظم جزءاً من عملية تخطيط الإدارة.

تبعاً لذلك، سينص مشروع القرار (6) على ما يلي: *"يوافق المجلس على سقف قدره 70 مليون دولار أمريكي لسلف الخدمات المؤسسية لعام 2014 ويتطلع إلى استعراض هذا السقف بانتظام في إطار خطط الإدارة المقبلة."*

11- وعلى النحو المُبيَّن في 2 أبريل/نيسان، يشير التحليل إلى أنه لا حاجة لوضع احتياطي مخصص لسلف الخدمات المؤسسية.
بيد أنه في الحالة المستبعدة التي تُتكبد فيها نفقات يتعذر تمويلها من مصادر أخرى، يُقترح استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة كاحتياطي يُلجأ إليه بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى. وسيُطلب إلى المجلس منح إذن خاص على أساس كل حالة على حدة قبل استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وسيعزز ذلك الشفافية والمساءلة بشأن تدبير الإدارة للنفقات الرأسمالية.

تبعاً لذلك، سينص مشروع القرار (7) على ما يلي: *"يحيط المجلس علماً بالاستخدام المزمع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة كاحتياطي لسلف الخدمات المؤسسية بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى."*

12- ويُسلِّم القرار النهائي بأنه سيُجرى المزيد من المناقشات، الرسمية وغير الرسمية على حدٍ سواء، بشأن مختلف مكونات استعراض الإطار المالي.

سينص مشروع القرار (8) على ما يلي: *"يتطلع المجلس إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن استعراض الإطار المالي على النحو المبين في هذه الوثيقة."*